

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

Sound Legal Language as a Foundation for Legislative Governance: A Reading in the Relationship Between Form and Substance

ابراهيم مرامية*

جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس ،
مخبر القانون المقارن والدراسات الاجتماعية والإستشرافية
جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر

b.meramria@univ-soukahras.dz

نبيل بوعجيلة

جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس ،
الجزائر

n.bouadjila@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2025 / 04 / 30 تاريخ القبول: 2025 / 10 / 27 تاريخ النشر: 2025 / 11 / 06

الملخص :

تُعد اللغة القانونية الجيدة أداة محورية في تكريس الحوكمة التشريعية، حيث تُسهم في تعزيز الشفافية، وضمان التشاركية، وتفعيل آليات المساءلة. يتناول هذا البحث العلاقة الجدلية بين الشكل والمضمون في الصياغة القانونية، من خلال تحليل كيف يمكن للوضوح والدقة والاتساق في اللغة القانونية أن تدعم تحقيق الأهداف الديمقراطية للتشريع.

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

كما يُبرز التحديات التي تفرضها الصياغات الغامضة أو الفضفاضة على فعالية النصوص القانونية، ويقترح مقاربات لتحسين جودة الصياغة. ويركز البحث على أهمية التوازن بين الجمالية اللغوية والدقة التقنية، بما يسمح بإنتاج نصوص قانونية قابلة للفهم من قبل جميع الفاعلين، دون الإخلال بصرامتها القانونية.

الكلمات المفتاحية: اللغة القانونية، الصياغة، الحوكمة التشريعية، الشكل والمضمون، الشفافية.

Abstract:

Sound legal language is a key tool in promoting legislative governance, as it enhances transparency, ensures participation, and strengthens accountability mechanisms. This study explores the dialectical relationship between form and substance in legal drafting, analyzing how clarity, precision, and coherence in legal texts contribute to achieving democratic legislative goals.

It also highlights the challenges posed by vague or ambiguous formulations and proposes approaches to improve drafting quality. The paper emphasizes the need to balance linguistic elegance with technical accuracy, enabling the creation of legal texts that are both comprehensible to all stakeholders and legally rigorous.

Keywords: Legal language, drafting, legislative governance, form and substance, transparency.

المقدمة :

تعد الصياغة القانونية أحد الأعمدة الأساسية التي يُبنى عليها النظام القانوني الرشيد، حيث لا يقتصر دورها فقط على إقرار النصوص التشريعية والتنظيمية، بل يشمل ضمان فعالية هذه

النصوص في تحقيق الأهداف والسياسات العامة المقررة. إن مجرد إصدار التشريعات لا يحقق النجاح المطلوب إلا إذا تم صياغتها وفق معايير فنية وقانونية دقيقة تراعي الاعتبارات العملية والتطبيقية. فالغاية من الصياغة القانونية الجيدة هي ضمان أن تكون النصوص القانونية واضحة، منسجمة، وقابلة للتطبيق الفعلي في الواقع، دون تعقيد أو تدخل يؤدي إلى اللبس أو الغموض.

وفي ظل تطور مفاهيم الحكم الرشيد وتزايد الوعي بأهمية الحوكمة في تحسين أداء الدولة، أصبحت الصياغة القانونية تتطلب مراعاة العديد من المبادئ التي تضمن الحوكمة الرشيدة. فالشريعة القانونية الحديثة لم تعد تقتصر على مجرد فرض القوانين، بل تطلب أن تكون هذه القوانين مُعدّة بطريقة تُحقق الشفافية، أي إتاحة المعلومات المتعلقة بالتشريع لجميع الأطراف المعنية بسهولة ويسر. كما يجب أن تضمن المشاركة الواسعة في عملية التشريع، عبر إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صياغة القوانين، مما يعزز الإحساس بالانتماء والقبول المجتمعي لهذه القوانين.

علاوة على ذلك، يجب أن تضمن الصياغة القانونية مبدأ المساءلة، بحيث تكون القوانين قابلة للرقابة والمراجعة بشكل دوري، لضمان عدم تجاوزها للأهداف التي وُضعت من أجلها. في هذا السياق، تكون الشفافية والمشاركة والمساءلة عناصر لا غنى عنها في بناء النظام القانوني الرشيد.

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال أهمية الضبط التشريعي الذي تحققه الصياغة القانونية الدقيقة، حيث يساهم في خلق بيئة قانونية مستقرة. إن الضبط في صياغة النصوص القانونية يساهم في تعزيز الأمن القانوني، ويُرسخ الثقة بين الأفراد والدولة، فكلما كانت النصوص أكثر وضوحًا وانسجامًا مع الواقع، كلما ازدادت قدرة المواطنين على فهمها والالتزام بها، مما يؤدي إلى تقليل احتمالية النزاعات القانونية ويسهم في تحقيق العدالة في المجتمع.

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

بناءً عليه، تعد الصياغة القانونية المدروسة بشكل جيد حجر الزاوية لضمان فعالية النظام القانوني، وتحقيق الاستقرار القانوني الذي يسهم في تعزيز دولة القانون والحقوق.

أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين الصياغة القانونية والحوكمة، من خلال إبراز كيف يمكن لصياغة محكمة أن تكون أداة لتحقيق الضبط القانوني، وفي الوقت ذاته وسيلة لترسيخ مبادئ الحوكمة. كما أن الدراسة تستند إلى مرجعية وطنية رسمية هي دليل "إعداد النصوص القانونية"، مما يضيف على المعالجة طابعاً عملياً ومنهجياً.

أهداف الدراسة

- بيان الأسس الفنية والمنهجية للصياغة القانونية الجيدة.
- إبراز دور الصياغة القانونية في تحقيق الأمن القانوني.
- توضيح كيفية تكامل الصياغة القانونية مع متطلبات الحوكمة التشريعية.
- اقتراح سبل تحسين فعالية النصوص القانونية استناداً إلى معايير الضبط والحوكمة.

إشكالية الدراسة

إلى أي مدى يمكن للصياغة القانونية أن تضمن في آن واحد تحقيق الضبط القانوني والالتزام بمبادئ الحوكمة، دون المساس بجوهر القاعدة القانونية وفعاليتها؟

خطة الدراسة

سوف نعتمد في هذه الدراسة على خطة ثنائية، وفق التقسيم التالي: المبحث الأول: الصياغة القانونية كأداة للضبط وتحقيق الأمن القانوني، المبحث الثاني: الصياغة القانونية في ضوء مبادئ الحوكمة

المبحث الأول: الصياغة القانونية كأداة للضبط وتحقيق الأمن القانوني

تعد الصياغة القانونية إحدى الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها النظام القانوني لضبط العلاقات داخل المجتمع وضمان استقرار البيئة القانونية. ففي ظل التحديات القانونية المتزايدة وتطورات متطلبات الحكم الرشيد، أصبحت الحاجة إلى صياغة قانونية دقيقة ومهنية أكثر إلحاحًا. إن الصياغة الجيدة للنصوص القانونية تساهم في تجنب الغموض واللبس، وتحد من إمكانية التفسير المتعدد أو التلاعب بالنصوص، مما يضمن تحقيق العدالة ويعزز ثقة الأفراد في النظام القانوني.

من خلال هذا المبحث الأول، سنتناول دور الصياغة القانونية كأداة أساسية للضبط وتحقيق الأمن القانوني. حيث يتم استعراض مفهوم الصياغة القانونية وأهمية الضوابط الفنية والمنهجية التي تقوم عليها هذه العملية، والتي تساهم في ضمان أن تكون النصوص القانونية قابلة للتطبيق، ومتوافقة مع النظام القانوني والدستوري. كما سنستعرض ارتباط الصياغة القانونية بالأمن القانوني، الذي يعد من أهم مقومات الاستقرار في أي دولة قانونية، من خلال ضمان وضوح النصوص القانونية، قابلية تطبيقها، واحترام حقوق الأفراد في سياق الحكم الرشيد.

يتطلب تحقيق الأمن القانوني في النصوص القانونية اتباع معايير معينة، نعرضها في المطلب الثاني من هذا المبحث، حيث سنتناول كيف تؤثر الصياغة القانونية السليمة على ضمان الاستقرار التشريعي، وتوفير بيئة قانونية يتوقع فيها الأفراد نتائج تصرفاتهم بثقة ووضوح.¹

المطلب الأول: مفهوم الصياغة القانونية وضوابطها الفنية والمنهجية

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

تعد الصياغة القانونية أحد الركائز الأساسية في بناء النظام القانوني الفاعل والمستقر، حيث تُمثل عملية إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وفقاً لقواعد فنية ومنهجية تهدف إلى إنتاج قواعد قانونية لا تقتصر على مجرد توفير النصوص، بل على ضمان دقتها، وضوحها، وقابليتها للتطبيق، بما يتماشى مع النظام القانوني السائد. الهدف من الصياغة القانونية ليس فقط اختيار الألفاظ المناسبة، بل أيضاً التأكد من أن النص يتسم بالهيكلية المناسبة التي تضمن انسجامه مع باقي النصوص القانونية المتاحة، وضمان أن المصطلحات القانونية المستخدمة فيها تتوافق مع السياق الدستوري والتشريعي والتنظيمي للدولة.² دقيقة وفي ضوء ما ورد في دليل "إعداد النصوص القانونية"³، فإن عملية الصياغة القانونية تمر بعدة مراحل حيوية تبدأ من تحديد الحاجة الفعلية للنص، فدراسة الخيارات المتاحة التي يمكن أن تلبي هذه الحاجة.⁴

بعد ذلك، تُجرى المشاورات المسبقة مع الأطراف المعنية، مما يسمح بالاستماع إلى مختلف الآراء لتصحيح أو تطوير النص، ثم يتم إعداد المشروع في صيغته النهائية قبل عرضه على الجهات المختصة للمصادقة النهائية. في هذه العملية، تُصبح الصياغة القانونية أداة متكاملة لتنظيم المجتمع وضبط العلاقات فيه بشكل يلبي متطلبات العصر، ويُحافظ على سيادة القانون.⁵

وفقاً لما أورده دليل "إعداد النصوص القانونية"، تمر الصياغة القانونية بعدة مراحل تبدأ بتحديد الحاجة إلى النص، ثم دراسة الخيارات المتاحة، مروراً بإجراء المشاورات المسبقة، وانتهاءً بإعداد المشروع في صيغته النهائية وعرضه على الجهات المختصة للمصادقة. في هذا الإطار، فإن الصياغة القانونية تُعد أداة تنظم بها الدولة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي تتطلب مهارات دقيقة لضمان فعاليتها في الواقع.

تقوم الصياغة القانونية على مجموعة من الضوابط الأساسية التي تضمن لها الفاعلية والنجاح في تحقيق الأهداف القانونية المطلوبة

الفرع الاول: الوضوح والدقة:

إن الهدف الأساسي من الصياغة القانونية هو ضمان عدم وجود أي غموض أو لبس في النصوص القانونية. ولذلك، تُعد دقة اختيار المصطلحات القانونية أمرًا حيويًا، لأن الاختيار الصحيح للمصطلح يساهم في توفير تحديد دقيق للحقوق والواجبات. على سبيل المثال، استخدام مصطلحات قانونية دقيقة يمكن أن يمنع تضارب التفسير أو الالتباس بين الأطراف المعنية في النصوص القانونية.

الفرع الثاني: الانسجام:

يعتبر انسجام النص القانوني مع باقي النصوص القانونية السابقة أمرًا حيويًا لضمان عدم التضارب في القوانين، مما يعزز تماسك النظام القانوني ككل. يهدف هذا إلى ضمان توافق النصوص الجديدة مع أحكام الدستور، والتشريعات المعمول بها، والمعاهدات الدولية التي تكون الدولة قد صادقت عليها. لذا، يجب أن تتماشى الصياغة مع التشريعات العليا، لتفادي التضارب أو مخالفة المبادئ القانونية الدولية⁶.

الفرع الثالث: القابلية للتنفيذ

إنّ النص القانوني الجيد هو النص الذي يمكن تطبيقه في الواقع العملي دون تعقيدات أو صعوبات تفسيرية. لذلك، تُعتبر القابلية للتنفيذ أحد الضوابط الأساسية التي يجب على النصوص القانونية الالتزام بها. فالقاعدة القانونية التي لا يمكن تطبيقها عمليًا لا تفي بالغرض من وجودها، لذا يجب أن تُمكن النصوص القانونية من تنظيم العلاقات بفعالية ودون الحاجة إلى تفسيرات معقدة أو مستمرة.

الفرع الرابع: احترام قواعد اللغة:

إن اللغة القانونية يجب أن تتمتع بالدقة والتوحيد، حيث يجب الالتزام بقواعد اللغة الرسمية وتفادي استخدام التعبيرات الغامضة أو الملتوية. سلامة اللغة القانونية أمر بالغ الأهمية لضمان أن تكون النصوص قابلة للفهم من قبل جميع الأطراف المعنية، وتُعزز فعالية

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

التواصل القانوني. كما أن توحيد الأسلوب يساعد في الحفاظ على الانسجام بين النصوص القانونية المختلفة، مما يعزز استقرار النظام القانوني.⁷

ومنه تُعد الصياغة القانونية عملية معقدة تحتاج إلى دقة في التطبيق ومهارات فنية عالية لضمان فعالية النظام القانوني. إن النصوص القانونية الجيدة هي تلك التي توفر قواعد واضحة ودقيقة تُسهم في تنظيم العلاقات المجتمعية وتسهيل تطبيق القانون، وتدعم بدورها الأمن القانوني والاستقرار داخل الدولة.⁸

المطلب الثاني: الصياغة القانونية وضمانات الأمن القانوني

يرتبط مفهوم الأمن القانوني ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة المنظومة القانونية على خلق بيئة مستقرة، واضحة، ومتوقعة تُتيح للمخاطبين بالنص القانوني فهم حقوقهم والتزاماتهم بشكل دقيق، وتمكنهم من بناء سلوكهم القانوني على أسس سليمة. فالأمن القانوني لا يتحقق بمجرد وجود نصوص تشريعية، بل يتوقف بالدرجة الأولى على جودة هذه النصوص من حيث الصياغة والمضمون، ومدى وضوحها وقابليتها للفهم والتنفيذ.

تعد الصياغة القانونية الأداة الجوهرية لتحقيق هذا الأمن، إذ إنها الوسيلة التي تُترجم بها الإرادة التشريعية إلى قواعد قانونية قابلة للتطبيق. وكلما كانت الصياغة محكمة، واضحة، ومتكاملة، ساهمت في تعزيز ثقة الأفراد بالمؤسسات القانونية والتشريعية، ومكنتهم من التنبؤ القانوني بمآلات تصرفاتهم، وهو ما يُعتبر جوهر مبدأ "الأمن القانوني".⁹

ولتحقيق هذا المبدأ، يجب أن تراعي النصوص القانونية المعايير التالية:

الفرع الأول: إمكانية العلم بالنص و احترام مبدأ المساواة:

يُفترض في كل نص قانوني أن يكون متاحاً ومتاح الاطلاع عليه من طرف العموم. فلا يمكن مساءلة الأفراد أو إلزامهم بقواعد

قانونية غير منشورة أو يصعب الوصول إليها. كما أن الغموض أو الغياب الجزئي لمحتوى النص يُعد إخلالاً صريحاً بالأمن القانوني، لأنه يُعوق المخاطب بالقانون عن بناء سلوكه القانوني وفق ما هو مطلوب¹⁰.

لا يتحقق الأمن القانوني إذا ميّزت النصوص القانونية بين الأفراد أو الفئات دون مبرر موضوعي أو قانوني. فالمساواة أمام القانون هي حجر الزاوية في أي منظومة قانونية عادلة، ويجب أن تُراعى في الصياغة منذ البداية، بحيث تُجنب الانحياز أو التحيز لفئة على حساب أخرى، وتُحقق الإنصاف في نطاق التطبيق¹¹.

الفرع الثاني: وضوح وعدم الرجعية القاعدة القانونية:

يجب أن تصاغ النصوص بطريقة مفهومة، خالية من المصطلحات الغامضة أو العبارات الفضفاضة التي تحتل أكثر من تأويل. فالغموض يؤدي إلى تباين في الفهم والتطبيق، وقد ينتج عنه تعسف أو تمييز في المعاملة. وتحمل الصياغة القانونية مسؤولية مركزية في هذا الصدد، إذ أن الصياغة الدقيقة والواضحة تُقلل من الحاجة إلى التفسير القضائي، وتُرسّخ الثقة في العدالة.

يُعد مبدأ عدم رجعية القوانين من الضمانات الأساسية للأمن القانوني، لأنه يحمي الأفراد من تطبيق قواعد قانونية جديدة على وقائع سابقة على دخولها حيّز النفاذ.¹² هذا المبدأ يعزز الثقة في القانون ويمنع المساس بالحقوق المكتسبة، إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي تتركس لصالح الفرد، مثل القاعدة الجنائية الأصلح له¹³.

الفرع الثالث: الاستقرار التشريعي وقابلية النص للتوقع المشروع:

من أهم معايير الأمن القانوني أن لا تتغير القواعد القانونية بشكل متكرر وغير مبرر، لأن ذلك يُربك المخاطبين بها ويجعل من الصعب عليهم التأقلم مع القواعد الجديدة باستمرار. التعديلات التشريعية المتكررة تضعف هيبة القانون وتقلل من فاعليته، في حين أن الاستقرار يسمح ببناء الثقة وتخطيط الأفعال والتصرفات على المدى الطويل.

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

يجب أن تكون القاعدة القانونية منسجمة مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وأن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات المخاطبين بها. فالنصوص القانونية التي تتعارض مع الواقع أو تتجاهل حاجات المجتمع تفقد فعاليتها وتُضعف من الأمن القانوني. لذلك، يتطلب الأمر أن تكون الصياغة القانونية قريبة من الواقع، قابلة للتوقع، وتنسجم بالواقعية والعملية.

وفي المحصلة، فإن أي إخلال بهذه المعايير يُفضي إلى الإضرار بالأمن القانوني، ويُهدد الثقة العامة في القانون والمؤسسات القائمة عليه. ومن هذا المنظور، تُعد جودة الصياغة القانونية من الإجراءات الوقائية الجوهرية التي تقي من نقشي النزاعات القانونية وتُعزز الاستقرار القانوني والسياسي. إذ لا يكفي أن يكون القانون موجوداً، بل يجب أن يكون مكتوباً بطريقة تضمن فعاليته وشرعيته واستقراره ضمن بيئة قانونية تنسجم بالحكمة، والعدالة، والشفافية.

المبحث الثاني: الصياغة القانونية في ضوء مبادئ الحوكمة

شهدت العقود الأخيرة تحوُّلاً في مقاربة الدولة لوظيفتها التنظيمية، فلم تعد الصياغة القانونية تُنظر إليها كأداة تقنية محضة لصياغة القواعد، بل أصبحت أداة حوكمة تُساهم في بناء منظومة قانونية أكثر فعالية، تستجيب لتطلعات المجتمع وتعزز من ثقة الأفراد في القانون. وفي هذا السياق، برزت مبادئ الحوكمة كإطار معياري جديد يُعيد تشكيل علاقة الدولة بمواطنيها من جهة، وعلاقتها بمؤسساتها من جهة أخرى، على أسس تتجاوز البعد السلطوي التقليدي نحو الشفافية، والمساءلة، والتشاركية، والفعالية، وسيادة القانون.¹⁴

إن مفهوم الحوكمة، الذي استُورد في الأصل من حقل إدارة المؤسسات الاقتصادية، سرعان ما وجد طريقه إلى مجالات السياسات العامة والتشريع، باعتباره أداة لتقويم الأداء الحكومي، وضمان ترشيد السلطة ومساءلتها. وقد انعكس هذا التطور بشكل مباشر على عملية الصياغة القانونية، حيث أصبح من المطلوب اليوم أن لا تكون القاعدة

القانونية مجرد نص قابل للتطبيق، بل أن تكون أيضاً وسيلة لإرساء قيم الحوكمة في الحياة العامة.

من هذا المنظور، أصبحت الصياغة القانونية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق جودة التشريع، عبر إدراج مبادئ الحوكمة في مختلف مراحل إعداد النصوص القانونية، من الفكرة إلى المصادقة، ومن النشر إلى التقييم. ويتجلى هذا التكامل في عدة مستويات:¹⁵

* **على مستوى الشفافية:** عبر ضمان وضوح النصوص، وسهولة الوصول إليها، واستخدام لغة قانونية ميسرة.

* **على مستوى التشاركية:** من خلال اعتماد التشاور الموسع مع جميع الأطراف المعنية عند إعداد النصوص.

* **على مستوى المساءلة والرقابة:** بتضمين النصوص آليات للمحاسبة وتقييم الأداء، وتحديد المسؤوليات بدقة.

وفي ضوء ما سبق، يتناول هذا المبحث دور الصياغة القانونية في تجسيد مبادئ الحوكمة، عبر مطلبين رئيسيين: المطلب الأول: دور الصياغة القانونية في تحقيق الشفافية والتشاركية، المطلب الثاني: مدى تكامل الصياغة القانونية مع الرقابة والمساءلة.¹⁶ ويهدف هذا المبحث إلى إبراز كيف يمكن للصياغة القانونية أن تتحول إلى رافعة مؤسسية تعزز من جودة التشريع، وتساهم في إرساء دولة القانون القائمة على الحوكمة الرشيدة.

المطلب الأول: دور الصياغة القانونية في تحقيق الشفافية والتشاركية

تُعد الصياغة القانونية أداةً جوهرية في يد المشرع لتحقيق أهداف الحوكمة الرشيدة، وعلى رأسها الشفافية والتشاركية، باعتبارهما من المبادئ الدستورية والممارسات الحديثة في إدارة الشأن العام وصناعة القرار. فالنص القانوني، في حد ذاته، ليس فقط مجموعة من الأحكام القابلة للتطبيق، بل هو خطاب موجه إلى

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

المجتمع، يهدف إلى تنظيم العلاقات، وضبط السلوك، وتحديد الحقوق والواجبات، مما يفرض أن يكون هذا الخطاب واضحاً، دقيقاً، ومفهوماً من قبل المخاطبين به، ومعبراً عن توافق مجتمعي واسع. وتتحقق هذه الغايات من خلال حسن الصياغة، التي تُمكن من جعل النص القانوني أداة للنفاذ الديمقراطي للمعلومة القانونية، ومنصة لإشراك الفاعلين في بلورة الحلول التشريعية¹⁷.

إن الصياغة القانونية الحديثة لم تعد عملية تقنية تُنشط بالخبراء القانونيين فقط، بل أصبحت جزءاً من عملية سياسية ومجتمعية، تُشرك فيها الأطراف المعنية، وتُصاغ بأسلوب يعزز إمكانية الوصول، ويضمن التفسير السليم، ويُجنب التأويلات المتناقضة. ويتجلى ذلك بوضوح في العلاقة بين الصياغة القانونية ومبدأي الشفافية والتشاركية، واللذين يُشكلان جوهر هذا المطلب¹⁸.

الفرع الأول: الشفافية التشريعية من خلال الصياغة

الشفافية في المجال القانوني تعني تمكين الأفراد والمؤسسات من الاطلاع السهل والمباشر على القوانين والتنظيمات، ومعرفة محتواها، وآثارها، ومسارات إعدادها وتنفيذها، دون حواجز لغوية أو إجرائية أو مؤسسية. والصياغة القانونية، بصفتها الواجهة الأولى للنصوص، تُعد مفتاحاً أساسياً لتحقيق هذه الشفافية، وذلك من خلال عدة عناصر:

أولاً: سهولة اللغة القانونية ووضوح الأسلوب

يتطلب تحقيق الشفافية أن تكون اللغة القانونية مفهومة من قبل جمهور واسع، وليس حكراً على المختصين. ولهذا، فإن تبسيط اللغة، والابتعاد عن الغموض، واستخدام أساليب واضحة، ومفردات مألوفة، يُساهم في جعل النص القانوني أداة تواصل فعالة بين السلطة والمواطن.

إن استعمال المصطلحات الدقيقة والواضحة، وتجنّب الحشو والتكرار والعبارات المعقدة، يجعل النص أكثر قابلية للفهم والتنفيذ، كما يحد من التأويلات المتضاربة، ويقلل من اللجوء المفرط إلى القضاء للفصل في النزاعات التفسيرية.

ثانيا إتااحة النصوص القانونية للعموم

لا يكفي أن يكون النص القانوني مكتوبًا بشكل جيد، بل يجب أن يكون متاحًا ومتداولًا. وهنا تبرز أهمية النشر الرسمي، سواء في الجريدة الرسمية أو عبر المنصات الإلكترونية الحكومية. وقد أكد دليل إعداد النصوص القانونية على ضرورة النشر كشرط أساسي لنفاذ القاعدة القانونية، وكوسيلة لضمان علم العموم بها.

كما أن اعتماد الدولة على البوابات الرقمية لنشر القوانين والمراسيم، ومرافقتها بتفسيرات وشروحات، يعزّز من شفافية المنظومة القانونية، ويُمكّن المواطن من تتبع المسار التشريعي للنصوص، من مرحلة الاقتراح إلى مرحلة التطبيق¹⁹.

ثالثا .توحيد المصطلحات القانونية وتناسقها

تؤدي الصياغة القانونية، في حال غياب الانسجام المفاهيمي، إلى إرباك المتعاملين مع النصوص. لذا، فإن توحيد المصطلحات، واستعمال مفردات قانونية دقيقة ومتكررة بنفس المعاني، يساهم في بناء نسق لغوي وقانوني موحد، يُمكن من التفاعل مع النصوص بثقة ووضوح.

كما أن هذا التوحيد يُسهّل عملية الربط بين النصوص القانونية المختلفة، ويقلل من التعارضات والتناقضات، ويُتيح للباحثين والممارسين والمواطنين فهم البنية العامة للمنظومة القانونية.

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

الفرع الثاني: الصياغة القانونية والتشاركية

تُعد التشاركية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة التشريعية الحديثة، وهي تعني إشراك مختلف الفاعلين المعنيين، من سلطات عمومية، وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، ومجتمع مدني، في صناعة القرار القانوني. وتُحقق الصياغة القانونية هذا المبدأ من خلال آليات واضحة ينص عليها دليل إعداد النصوص القانونية، وتُترجم في مختلف مراحل إعداد النصوص، وبخاصة في مرحلة "التشاور المسبق".

أولاً: إشراك القطاعات الوزارية ذات الصلة

في كثير من الأحيان، تكون النصوص القانونية متعددة الأبعاد، وتؤثر على مجالات تدخل أكثر من وزارة أو هيئة²⁰. لذا، فإن التنسيق بين القطاعات المعنية قبل الشروع في الصياغة يضمن توافقاً مؤسساتياً حول النص، ويُقلل من التضارب في المصالح أو التوجهات. كما يُسهم هذا التشاور في بلورة نصوص متكاملة، مبنية على معرفة تقنية وميدانية دقيقة.

ثانياً: إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين

في الحالات التي تمس التشريعات قطاعات إنتاجية أو شرائح اجتماعية واسعة، فإن إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين يُعد ضرورياً. فهؤلاء يُمثلون الواقع الميداني، ويُقدّمون ملاحظات قيّمة حول قابلية تطبيق النص، وتأثيراته المحتملة. وقد يُسهم هذا الحوار في كشف الاختلالات المحتملة قبل صدور النص، ما يسمح بتعديله أو تحسينه في الوقت المناسب.

ثالثاً: استطلاع رأي اللجان التقنية والمهنية المختصة

تمثل هذه اللجان فضاءً تقنياً محايداً، يتيح فحص النصوص من زاوية الاختصاص المهني أو العلمي، ويضمن مطابقتها للمعايير الفنية المعتمدة. وتُعد توصيات هذه اللجان مرجعاً هاماً في تحسين الصياغة وضمان فعاليتها.

رابعاً: فتح المجال أمام المجتمع المدني

يُشكل المجتمع المدني ركيزة أساسية في العملية التشاركية، خاصة في المسائل ذات الأثر الواسع، مثل السياسات الاجتماعية، البيئية، أو الحقوقية. فتفتح باب التشاور مع الجمعيات والنقابات ومراكز البحث والمواطنين، يُعزز من قبول النص، ويُرسخ شرعيته المجتمعية، ويُقرب بين الدولة والمجتمع.

إن إشراك المجتمع المدني في مراحل الصياغة لا يُعد فقط إجراءً شكلياً، بل هو شرط موضوعي لتحقيق نصوص أكثر واقعية، تعكس احتياجات المواطنين، وتستجيب للتحديات الميدانية، وتُجنّب المشرّع العزلة أو الانفصال عن السياق الاجتماعي.

في المحصلة، فإن الصياغة القانونية، عندما تكون مبنية على أسس الشفافية والتشاركية، تُنتج نصوصاً قانونية ذات جودة عالية، سهلة الفهم، وواسعة القبول. كما تُسهم في ترسيخ الثقة بين الدولة والمواطن، وتعزز من فعالية السياسات العامة، وتُمهّد الطريق لتنفيذ القانون بشكل سليم. وبذلك، فإن تحسين الصياغة القانونية لا يُعد فقط مسألة فنية، بل هو رهان مؤسساتي يرتبط بجوهر الحكم الرشيد وبناء دولة القانون.

المطلب الثاني: مدى تكامل الصياغة القانونية مع الرقابة والمساءلة

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

يمثل مبدأ الشفافية والتشاركية حجر الزاوية في أي نظام حوكمة رشيدة، إذ لا يمكن تصور شرعية قانونية أو فعالية تشريعية في غياب وضوح النصوص القانونية وإشراك المخاطبين بها في مراحل إعدادها. وتُعد الصياغة القانونية أداة محورية لتكريس هذين المبدأين، فهي لا تقتصر على الجانب التقني في كتابة النصوص، بل تشمل أيضاً البُعد التواصلّي والتفاعلي، الذي يتيح الوصول إلى قاعدة قانونية مفهومة ومقبولة لدى المعنيين بها.²¹

فمن جهة أولى، تسهم الصياغة الواضحة والدقيقة في ضمان شفافية القاعدة القانونية، عبر تمكين الأفراد من الاطلاع على مضامين النص القانوني، وفهم حقوقهم وواجباتهم من دون الحاجة إلى وساطة قانونية أو تأويلات معقدة. أما من جهة ثانية، فإن إشراك الفاعلين المعنيين، سواء على المستوى المؤسسي أو المجتمعي، في مراحل إعداد النصوص، يضمن توافق التشريع مع الواقع الميداني، ويمنحه شرعية أكبر.

لذلك، يُعالج هذا المطلب دور الصياغة القانونية في تجسيد مبدأي الشفافية والتشاركية، باعتبارهما شرطين أساسيين لتحقيق جودة النصوص القانونية وتعزيز ثقة المواطن في القانون، وذلك من خلال عنصرين رئيسيين: الشفافية التشريعية من خلال الصياغة، ثم العلاقة بين الصياغة القانونية والمشاركة الفعلية في صناعة النصوص.²²

الفرع الأول: الصياغة القانونية والمساءلة

يُعد مبدأ المساءلة من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها الحوكمة الجيدة، وهو يُعبر عن التزام المسؤولين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، بتبرير تصرفاتهم، والخضوع للرقابة، وقبول نتائج أعمالهم، سواء كانت إيجابية أو سلبية. غير أن هذا المبدأ لا يمكن تجسيده على أرض الواقع إلا من خلال منظومة قانونية دقيقة، تتسم بنصوصها بالوضوح والصراحة، وهو ما يُبرز الأهمية المحورية للصياغة القانونية في ضمان تحقيق المساءلة بمختلف أبعادها.²³

أولاً: تحديد المسؤوليات بدقة

لا يمكن تحميل الفاعلين العموميين أو الخواص مسؤولية أفعالهم دون وجود نص قانوني يحدد بدقة نطاق مسؤولياتهم وحدود صلاحياتهم، والجهة المخولة بمراقبتهم أو محاسبتهم. وهنا تبرز وظيفة الصياغة القانونية كأداة لضبط هذه المسؤوليات، عبر استخدام لغة واضحة لا تحتمل التأويل، وصياغة متماسكة تميز بين الواجبات والحقوق، وتحدد الأفعال التي يُعد الإخلال بها موجباً للمساءلة.

ففي المجال الإداري، تُمكن الصياغة الدقيقة من ضبط واجبات الموظف العمومي، والإجراءات التأديبية المتاحة عند خرقه للضوابط التنظيمية، كما تُوضح صلاحيات كل مستوى من مستويات المسؤولية. أما في المجال الجنائي، فإن صياغة النصوص الجزائية وفقاً لمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" تضمن حماية الحقوق والحريات، وتجسد في ذات الوقت آلية فعالة لمساءلة المخالفين. وفي المجال المالي، تُسهم الصياغة المحكمة في تقنين طرق استعمال المال العام، وتحديد ضوابط الإنفاق، وآليات الرقابة المالية والمحاسبة²⁴.

ثانياً: تفعيل الرقابة المؤسساتية والقانونية

من مقتضيات المساءلة أيضاً وجود رقابة فعالة على الأداء العام، سواء من خلال الرقابة الإدارية الداخلية، أو الرقابة القضائية، أو رقابة البرلمان وهيئات التفتيش. وكل هذه الأشكال الرقابية تحتاج إلى نصوص قانونية واضحة تحدد أدوات الرقابة، ومجالاتها، ومواعيدها، والجهات المسؤولة عن تنفيذها، وآليات التظلم من قراراتها.

وهنا يتضح أن الصياغة القانونية الجيدة لا تكفي بتحديد الإطار العام للمساءلة، بل تعمل على رسم معالم الرقابة بدقة، وتقديم آليات عملية لتفعيلها، مثل النص على ضرورة تقديم تقارير دورية، أو وجوب عرض النتائج على الهيئات المختصة، أو منح المواطن الحق في النفاذ إلى المعلومات ومساءلة المسؤولين أمام الجهات الرقابية.

ثالثاً: قابلية النصوص للرقابة البرلمانية والقضائية

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

من المؤشرات الأساسية لجودة الصياغة القانونية أنها تُنتج نصوصًا قابلة للرقابة، سواء من قبل البرلمان الذي يمارس مهامه الرقابية على السلطة التنفيذية، أو من قبل القضاء الذي يضمن احترام النصوص للقواعد الدستورية والمعايير القانونية. فالنصوص المبهمة أو المتناقضة أو التي تترك مجالًا واسعًا للتأويل تُشكل عائقًا أمام المساءلة، لأنها تُضعف فعالية الرقابة، وتفتح الباب للتجاوزات²⁵.

وعليه فإن الصياغة المحكمة للنصوص القانونية تُعد شرطًا أساسيًا لضمان خضوع السلطات للرقابة والمساءلة، ولتمكين مختلف الفاعلين، بمن فيهم المواطنون ومنظمات المجتمع المدني، من المطالبة بحقوقهم، ومحاسبة المسؤولين عند الإخلال بواجباتهم.

خلاصة القول، إن العلاقة بين الصياغة القانونية والمساءلة هي علاقة عضوية وتكاملية، إذ إن كل نقص أو ضعف في الصياغة ينعكس مباشرة على فعالية المساءلة. ومن ثم، فإن تحسين جودة الصياغة لا يمثل فقط ترفًا تشريعيًا، بل يُعد ضرورة لضمان الشفافية، ومحاربة الفساد، وتحقيق الثقة بين الدولة والمجتمع.

الفرع الثاني: الرقابة السابقة واللاحقة كجزء من حوكمة الصياغة

تُعد الرقابة سواء في مراحل إعداد النصوص القانونية أو بعد دخولها حيز التنفيذ، من المكونات الأساسية للحوكمة التشريعية، حيث تسهم في ضبط جودة الصياغة وضمان انسجامها مع المبادئ الدستورية والمعايير التقنية والمصلحية. ومن هذا المنطلق، لم تعد الصياغة القانونية مجرد فعل تقني محصور في التحرير اللغوي، بل أصبحت عملية ديناميكية متكاملة تتطلب المرور بمراحل متتالية من المراقبة، تتوزع بين رقابة سابقة على إصدار النص، وأخرى لاحقة له، وهو ما كرّسه دليل إعداد النصوص القانونية كمنهجية إلزامية توّطر العمل التشريعي والتنظيمي وتضمن له الانسجام والفعالية²⁶.

أولاً: الرقابة السابقة (القبلية) على الصياغة القانونية

تعرف الرقابة القبلية بأنها جملة العمليات والإجراءات التي تُجرى قبل المصادقة على النصوص القانونية، وتهدف إلى التحقق من مدى استجابتها للمقتضيات الدستورية، وملاءمتها من الناحية القانونية والمصلحية والعملية، وتشمل هذه الرقابة محطات أساسية²⁷:

1- دراسة الأثر التشريعي والتنظيمي

تعد دراسة الأثر من أبرز مظاهر الحوكمة في الصياغة القانونية الحديثة، إذ يتم بموجبها تحليل التأثيرات المتوقعة للنص على المستويات المختلفة: القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، البيئية، والإدارية. ويُشترط إعداد هذه الدراسة قبل بدء مرحلة الصياغة، من أجل التأكد من وجود مبرر موضوعي للتشريع، وتقادي سنّ نصوص زائدة أو غير مجدية.

وتشمل هذه المرحلة تساؤلات محورية من قبيل:

- هل هناك بدائل غير تشريعية تحقق نفس الغرض؟
- ما هو العبء المالي المتوقع لتطبيق النص؟
- هل يتماشى النص مع الالتزامات الدولية للبلد؟
- ما مدى تأثير النص على المواطنين والمؤسسات؟

تسهم هذه العملية في إنتاج نصوص مدروسة، قائمة على تحليل استباقي للواقع، ما يعزز من شرعيتها وفعاليتها، ويُقلل من الحاجة إلى تعديلها لاحقاً.

2- الرقابة الفنية والمؤسسية أثناء الإعداد

تشمل هذه الرقابة عرض مشاريع النصوص على الجهات المختصة، مثل مجلس الدولة بالنسبة للمراسيم التنظيمية، أو المحكمة الدستورية في حال النصوص التي تثير إشكالات دستورية. وتُعتبر هذه الهيئات ضامنة لسلامة الصياغة من الناحية الشكلية والمضمونية،

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

وتعمل على التأكد من احترام القواعد القانونية العامة، كالتسلسل الهرمي للنصوص، ومبدأ المشروعية، واحترام الحقوق والحريات.

كما أن عملية عرض النصوص على هذه الهيئات، إلى جانب فحصها من طرف المديرية العامة للتشريع أو ما يعادلها، تضمن توحيد المصطلحات القانونية، وتفاذي التضارب أو التكرار أو الغموض، وهو ما يُعزز من جودة الصياغة ويضمن انسجام النص داخل المنظومة القانونية الوطنية²⁸.

ثانيًا: الرقابة اللاحقة (البعدية) بعد دخول النصوص حيز التنفيذ

لا تنتهي مسؤولية الصياغة القانونية بمجرد إصدار النص ونشره، بل تستمر من خلال ما يُعرف بـ **التقييم البعدي**، وهو عملية ضرورية في إطار الحوكمة، تُعنى بقياس مدى نجاح النص القانوني في تحقيق أهدافه على أرض الواقع، وكشف النقائص والصعوبات التطبيقية التي قد تظهر.

1- التقييم البعدي

يركز هذا التقييم على نتائج تطبيق النص، ويتم عبر استبيانات، تقارير ميدانية، أو دراسات تقييمية تُنجزها الإدارات المعنية، أو عبر ملاحظات الفاعلين الميدانيين والمجتمع المدني. ويهدف هذا التقييم إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل تم تطبيق النص كما صيغ؟
- ما هي العراقيل التي واجهت التنفيذ؟
- هل تحقق الأثر الاجتماعي أو الاقتصادي المرجو؟
- هل هناك حاجة للتعديل أو الإلغاء؟

إن الرقابة اللاحقة تُسهم في تطوير النصوص وتحسين الصياغة المستقبلية، من خلال خلق حلقة تغذية راجعة تربط بين

التشريع والممارسة، وتضمن مواكبة النصوص للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

2- تصحيح الاختلالات وتحسين الفعالية

من أبرز فوائد الرقابة اللاحقة أنها تكشف عن الثغرات والصعوبات التفسيرية أو التطبيقية، وهو ما يُحفّز المشرع أو المنظم على مراجعة النصوص، إما عبر التعديلات الجزئية أو عن طريق إعادة الصياغة بالكامل، بما يتماشى مع المستجدات والملاحظات الميدانية. كما تُعد هذه الرقابة فرصة لتجريب أساليب جديدة في الصياغة، من حيث الشكل والمضمون، تعزز من فعالية الأداء التشريعي في المستقبل.

ثالثاً: علاقة الرقابة بجودة الصياغة ودعم المساءلة

إن المرور بالنصوص القانونية على مراحل رقابية متعددة، قبل وبعد إصدارها، يضمن تحسين جودة الصياغة، ويجعلها أكثر قابلية للتنفيذ والتفسير والمراقبة. فكل مرحلة من هذه المراحل تمثل فلتراً إضافياً يُنقى النص من العيوب المحتملة، سواء تعلّق الأمر بالغموض، أو التناقض، أو التجاوزات²⁹.

وفي النهاية، تُعد هذه الرقابة أداة أساسية لتعزيز مبدأ **المساءلة**، حيث تُمكن من محاسبة الفاعلين بناءً على نصوص واضحة، وتُرسّخ مبدأ سيادة القانون، وتُكرّس حوكمة التشريع بوصفها عملية تشاركية متكاملة تقوم على الشفافية والمراجعة والتصحيح المستمر.

خلاصة القول، إن تبني منهجية الرقابة السابقة واللاحقة في إعداد وتطبيق النصوص القانونية لا يُعزز فقط جودة الصياغة، بل يُمكن من إرساء منظومة تشريعية مرنة، فعالة، خاضعة للضبط

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

والمراجعة، وهو ما يُعتبر من صلب متطلبات الحوكمة الرشيدة في المجال القانوني والمؤسساتي.

الخاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة أن الصياغة القانونية تمثل حجر الزاوية في ضبط المنظومة القانونية، وضمان استقرارها وفعاليتها. فهي ليست مجرد عمل تقني أو لغوي، بل هي عملية جوهرية تُجسد الإرادة التشريعية، وتُترجم السياسات العامة إلى قواعد قانونية قابلة للتطبيق، وتُضبط من خلالها العلاقات بين الأفراد والدولة، وكذلك بين مختلف مؤسسات النظام القانوني والإداري.

إن الصياغة الجيدة تُعد وسيلة لتحقيق الأمن القانوني، حيث تضمن الوضوح، والدقة، والتناسق في التشريعات، مما يرفع من مستوى ثقة الأفراد في القانون، ويُقلل من فرص التأويل المتناقض أو الغموض المُربك. كما أن التزامها بالمبادئ المنهجية والدستورية، لا سيما مبدأ المشروعية، ومبدأ تدرج القواعد القانونية، ومبدأ الشفافية والمشاركة، يُساهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة داخل النظام القانوني، ويُعزز الرقابة والمساءلة، ويُساهم في تحسين الأداء المؤسسي.

ومن ثم، فإن العناية بجودة الصياغة القانونية يجب أن تكون أولوية لدى السلطات التشريعية والتنفيذية، لا باعتبارها مسألة شكلية، بل كخيار استراتيجي يربط بين فعالية القانون، ومشروعية السلطة، واستقرار النظام القانوني ككل.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- الصياغة القانونية السليمة تؤسس للأمن القانوني وتُعزز الثقة في الدولة.

- هناك علاقة تكاملية بين جودة الصياغة وتحقيق مبادئ الحوكمة.
- التشاور المسبق ودراسة الأثر مرحلتان جوهريتان لصياغة ناجحة.
- الصياغة القانونية الرديئة تؤدي إلى غموض النصوص، وتضعف فعالية القوانين.

ثانيًا: التوصيات

- ضرورة التكوين المتخصص للمكلفين بإعداد النصوص القانونية.
- تعزيز التشاور والتنسيق بين القطاعات الوزارية أثناء إعداد التشريعات.
- تعميم اعتماد دراسات الأثر قبل إعداد النصوص ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير آليات التقييم البعدي للنصوص القانونية، لتحديد أثرها وفعاليتها.
- توسيع استخدام الرقمنة في نشر النصوص القانونية لتحقيق أكبر قدر من الشفافية.

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب :

1. عبد القادر الشخيلي: الصياغة القانونية تشريعاً، فقهاً، قضاءً، محاماة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،

المقالات

1. غيلاس أمينة، محي الدين عواطف ، الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني، مجلة الحقوق والحريات ، المجلد 10 رقم 02 ، 2022،
2. فتحي وزيقة، إعداد النصوص القانونية والأمن القانوني، ، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية ، المجلد5، العدد: 1، 2022،

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

3. بوزيان العربي .جلطي غالم، مفهوم الحوكمة :عوامل ظهورها ومركزاتها، ومجالات استخداماتها ، Revue Finance & marchés، المجلد 8 ، رقم 3، 2021.
 4. بوحلايس إلهام، مفهوم مبدأ الشفافية وخصوصية تطبيقه في قانون الأعمال ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مجلد 10 ، رقم 2، 2024،
 5. محمد بلقاسم، عمار طهرات، تفعيل آليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء المؤسسات العمومية، نماذج لتجارب دولية رائدة، مجلة العلوم الإنسانية، 2018
- النصوص القانونية:**

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب الأمر رقم 20-02 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020
2. اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المعتمدة في 23 مايو 1969، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-74 المؤرخ في 16 مايو 1989، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 17 مايو 1989.
3. من القانون المدني الجزائري، الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1975.
4. قانون العقوبات، الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 9 يوليو 1966.
5. المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المعتمدة في 23 مايو 1969، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-74 المؤرخ في 16 مايو 1989، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 17 مايو 1989.
6. المرسوم الرئاسي رقم 02-19 المؤرخ في 20 فبراير 2002، المتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 24 فبراير 2002.

7. المرسوم التنفيذي رقم 99-336 المؤرخ في 8 نوفمبر 1999، المتعلق بسلطة التعيين بالإدارة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 1999.

المواقع الإلكترونية:

1. دليل اعداد النصوص القانونية ، الطبعة 2، أوت 2022، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2025/04/14، ساعة الاطلاع: 23:00 على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
2. - أيمن كامل السباعي:محاضرات في الترجمة القانونية،مدخل لترجمة العقود،جمعية المترجمين واللغويين المصريين، تاريخ الإطلاع: 2025/03/11، ستعة الغطلاخ: 11:00 على الموقع الإلكتروني التالي: <http://twitmail.com>

الهوامش:

المؤلف المرسل *

1 - المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المعتمدة في 23 مايو 1969، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-74 المؤرخ في 16 مايو 1989، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 17 مايو 1989.

2 - المادة 134 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب الأمر رقم 20-02 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020

3 - دليل اعداد النصوص القانونية ، الطبعة 2، أوت 2022، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2025/04/14، ساعة الاطلاع: 23:00 على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

4 - غيلاس أمينة، محي الدين عواطف ، الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني، مجلة الحقوق والحريات ، المجلد 10 رقم 02 ، 2022، ص ص 169-201.

5 - المادة 16 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، المرجع السابق. .

اللغة القانونية الجيدة أساس الحوكمة التشريعية: قراءة في العلاقة بين الشكل والمضمون

- 6 - فتحي وزيقة، إعداد النصوص القانونية والأمن القانوني، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد: 1، 2022، ص 24.
- 7 - دليل اعداد النصوص القانونية، الطبعة 2، أوت 2022، المرجع السابق.
- 8 - غيلاس أمينة، محي الدين عواطف، الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني، المرجع السابق، ص 205.
- 9 - يوسف محمد، ريتال صالح، الأمن القانوني في الجزائر، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 9 العدد: 1، 2024، ص 52.
- 10 - المادة 4 من القانون المدني الجزائري، الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1975.
- 11 - يوسف محمد، ريتال صالح، الأمن القانوني في الجزائر، المرجع السابق، ص 64.
- 12 - المادة 43 من دستور 2020، المرجع السابق.
- 13 - المادة 2 من قانون العقوبات، الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 8 يونيو 1966، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 9 يوليو 1966.
- 14 - المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المعتمدة في 23 مايو 1969، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 74-89 المؤرخ في 16 مايو 1989، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 17 مايو 1989.
- 15 - بوزيان العربي. جلطي غالم، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومركزاتها، ومجالات استخدامها، Revue Finance & marchés، المجلد 8، رقم 3، 2021، ص 430.
- 16 - بوزيان العربي. جلطي غالم، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومركزاتها، المرجع نفسه.
- 17 - المرسوم الرئاسي رقم 19-02 المؤرخ في 20 فبراير 2002، المتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 24 فبراير 2002.
- 18 - عبد القادر الشخيلي: الصياغة القانونية تشريعاً، فقهاً، قضاءً، محاماةً، ط]، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 314.
- 19 - أيمن كامل السباعي: محاضرات في الترجمة القانونية، مدخل لترجمة العقود، جمعية المترجمين واللغويين المصريين، تاريخ الإطلاع: 2025/03/11، ستعة الغطلا: 11:00 على الموقع الإلكتروني التالي: <http://twitmail.com>
- 20 - المرسوم التنفيذي رقم 99-336 المؤرخ في 8 نوفمبر 1999، المتعلق بسلطة التعيين بالإدارة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 1999.
- 21 - بوحلايس إلهام، مفهوم مبدأ الشفافية وخصوصية تطبيقه في قانون الأعمال، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مجلد 10، رقم 2، 2024، ص 41.

-
- 22 - دليل اعداد النصوص القانونية ، الطبعة 2، أوت 2022، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق.
- 23 - محمد بلقاسم، عمار طهرات، تفعيل آليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء المؤسسات العمومية، نماذج لتجارب دولية رائدة، مجلة العلوم الإنسانية، 2018، ص34.
- 24 - دليل اعداد النصوص القانونية ، الطبعة 2، أوت 2022، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق.
- 25 - - دليل اعداد النصوص القانونية ، الطبعة 2، أوت 2022، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق.
- 26 - عبد القادر الشخلي، المرجع السابق ص 315.
- 27 - دليل اعداد النصوص القانونية ، الطبعة 2، أوت 2022، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق.
- 28 - دليل اعداد النصوص القانونية ، الطبعة 2، أوت 2022، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق.
- 29 - دليل اعداد النصوص القانونية ، الطبعة 2، أوت 2022، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق.